مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية

مجلة محكمة نصف سنوية من كلية الاقتصاد
والعلوم السياسية, جامعة طرابلس

ISSN 3079-7713

عدد 1 - مجلد 19 - 2025

جامعة طرابلس

الناشر

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس

حقوق الطبع والنشر © 2025

جميع الحقوق محفوظة لا يسمح بإعادة إصدار محتويات هذه المجلة أو تخزينها في نطاق استعادة المعلومات أو نقلها أو استنساخها بأي شكل من الأشكال دون إذن خطي مسبق من الناشر

الرقم التسلسلي المعياري الدولي (الانترنت): 3079-7721

الرقم التسلسلي المعياري الدولي (الطباعي): 3079-7713

رقم الاداع القانوني:2025/310 دار الكتب الوطنية

Copyright © 2025

All rights reserved. No part of this Journal maybe reproduced or transmitted in many form or any means, electronic or mechanical, including photocopying recording or by any stored retrieved system, without the permission from the publisher.

ISSN (ONLINE): 3079-7721

ISSN (Print): 3079-7713

Legal Deposit Number: 310/2025

معلومات الاتصال

البريد الإلكتروني: joeps@uot.edu.ly

العنوان :كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، جامعة طرابلس، طرابلس، ليبيا

رقم الهاتف :+218214625910/+218214630352/+218214630351 +

ص.ب:99521

مجلة كلية الاقتصاد والعلوم السياسية

Journal of Economics and Political Science

http://www.uot.edu.ly/journals/index.php/jeps

مجلة دورية علمية محكّمة نصف سنوية تعنى بنشر الإنتاج العلمي في مجال العلوم الاقتصادية والإدارية والمالية والسياسية، تصدر مرتين في السنة عن كلية الاقتصاد والعلوم السياسية جامعة طرابلس -ليبيا، تهدف إلى منح الفرصة للباحثين والأكاديميين لنشر إنتاجهم العلمي وفق ضوابط علمية تخضع لمعايير البحث العلمي وتلتزم بقوانين الملكية الفكرية.

أهداف ومجالات المجلة

تهدف المجلة إلى نشر الدراسات والبحوث العلمية والفكرية التي تتبنى المعايير العلمية الرصينة في مختلف فروع المعرفة الاقتصادية لتحقيق بما يسهم في بناء فكر اقتصادي حديث وفعال لدى الاقتصاديين العرب لتحقيق التطور الاقتصادي من الناحية العلمية والتطبيقية.

تتنوع اهتمامات المجلة بشكل يضم طيفا واسعا من القضايا والمواضيع الاقتصادية الراهنة في الاقتصاد العالمي والعربي على حدٍ سواء، مثل: السياسات الاقتصادية (النقدية، المالية، التجارية وسياسة الصرف الأجنبي)، التنسيق الدولي للسياسات الاقتصادية الكلية، سياسات واستراتيجيات التنمية وتمويلها في الدول النامية والناشئة، قضايا الفقر والبطالة والعدالة الاجتماعية، التنويع الاقتصادي والبدائل الممكنة، الأزمات (المالية، المصرفية، العملة، الديون السيادية...)، المؤسسات المالية، الأسواق المالية وإصلاح القطاع المالي، التكتلات الاقتصادية والاندماج في الاقتصاد العالمي، المؤسسات المالية الدولية وإصلاح النظام النقدي والمالي العالمي، الحروب المالية، استشراف الاقتصاد العربي والعالمي وتغير موازين القوة في الاقتصاد العالمي، وكالات التصنيف العالمية، الأمن الغذائي والطاقوي، الطاقات المتجددة، اقتصاد الخدمات، اقتصاد المعرفة، الشركات متعددة الجنسية ودورها المتعاظم في الاقتصاد العالمي، الاقتصاد والتمويل الإسلامي، الاقتصاد والأخلاق.

تمنح المجلة حيزا مهما للدراسات النقدية "critical studies" للفكر الاقتصادي السائد والليبرالية الجديدة وقضايا العولمة، وتقديم النظريات والأفكار والبدائل الجديدة المطروحة في الاقتصاد العالمي. كما ترحب المجلة بتقارير المؤتمرات والندوات الاقتصادية، ومراجعات الكتب الاقتصادية الحديثة والتعليق عليها.

هيئة التحرير

أعضاء هيئة التحرير:

أ.د. عز الدين مصطفى الكور	رئيس تحرير المجلة
د. رضا منصور شيته	مدير تحرير المجلة
أ.د. الطاهر محمد الهميلي	عضو
د. محمد الهاشمي صقر	عضو
أ. د. فاطمة محمد أبو خريص	عضو
أ. سعد سالم خلف الله	عضو
أ. نهلة محمد شرميط	عضو

أعضاء اللجنة العلمية الاستشارية:

أ.د. طارق الهادي العربي	عضو
أ.د. بشير على الكوت	عضو
أ. د. محمد شعبان أبو عين	عضو
أ. د. حنان معمر العباني	عضو
أ. د. مثني عبدالاله ناصر	عضو
أ. د يوسف عبد الله نجي	عضو

قواعد كتابة الإنتاج العلمي

1- يجب ألا يتجاوز الإنتاج العلمي المقدم للنشر (20) صفحة (A4)، متضمنة الملخصين باللغة العربية واللغة الإنجليزية وكذلك قائمة المراجع.

2- يكتب عنوان الإنتاج العلمي، واسم البحث، أو الباحثين، والدرجة العلمية والمؤسسة التي ينتمي إليها، وعنوان المراسلة (البريد الإلكتروني)، على صفحة مستقلة قبل صفحات الإنتاج العلمي مع تزويد المجلة برقم الاوركيد (ORCD) للباحث.

3- يعد ملخصان للإنتاج العلمي أحدهما باللغة العربية والآخر باللغة الإنجليزية، على ألا تتجاوز كلمات ل واحد منهما (300) كلمة.

4- يلي الملخصين: العربي والإنجليزي، كلمات مفتاحية (Key Words) لا تزيد على خمس كلمات (غير موجودة في عنوان الإنتاج العلمي)، تعبر عن المجالات التي يتناولها الإنتاج العلمي، ويفضل فيها الابتعاد عن الكلمات العامة.

5- يكون نوع الخط في المتن للبحوث العربية (sakkalmajalla)، بحجم (14)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (12).

6- يكون نوع الخط في الجداول للبحوث العربية (sakkalmajalla)، بحجم (10)، وللبحوث الإنجليزية (Times New Roman)، بحجم (9).

7- تستخدم الأرقام العربية (1-2-3 ...) في جميع ثنايا البحث.

8- يكون ترقيم صفحات البحث في منتصف أسفل الصفحة

9- تباعد الاسطر مسافة واحدة.

10- يراعى في كتابة الإنتاج العلمي عدم إيراد اسم الباحث، أو الباحثين، في المتن صراحة، أو بأي إشارة تكشف عن هويته، أو هوياتهم، وإنما تستخدم لمة (الباحث، أو الباحثين) بدلاً من الاسم، سواء في المتن، أو التوثيق، أو في قائمة المراجع.

11- من المهم أن يتم تحضير الملف باستخدام نسخة حديثة (Micro soft)، ومنظمة بتنسيق (Docx).

12- تتروح الرسوم البيانية والاشكال التوضيحية في منتصف الصفحة، وتكون الرسوم والأشكال باللونين الأبيض والأسود وترقم ترقيماً متسلسلاً، وتكتب أسماؤها والملاحظات التوضيحية أسفلها (بخط 10).

13- تدرج الجداول في منتصف الصفحة، وترقم ترقيماً متسلسلاً وتكتب أسماؤها أعلاها، أما الملاحظات التوضيحية فتكتب أسفل الجدول (بخط 10).

14- لابد من الإشارة إلى المصادروالمراجع أسفل كل شكل أو جدول.

15- يراعى في أسلوب التوثيق داخل المتن وفي قائمة المراجع والمصادر للمراجع باللغتين العربية والإنجليزية أسلوب نظام جمعية علم النفس الامريكية – (APA 6th) الإصدار السادس (America Psychological Assocatio-6th)، حيث يشار غل المرجع في المتن بد فقرة الاقتباس مباشرة وفق الترتيب التالي (اسم عائلة المؤلف "اللقب"، سنة النشر، رقم الصفحة). أما الترتيب في قائمة المراجع فيكون على النحو التالي: (كنية "المؤلف"، اسم المؤلف، عنوان الكتاب، دار النشر، مكان النشر، رقم الطبعة، تاريخ الطبعة)، ولمزيد من معلومات التوثيق ينصح بالرجوع إلى النظام المعتمد بالمجلة (APA-6th).

16- لا تتجاوز نسبة الاقتباس الحرفي لـ (15%) من كل البحث على أن يكون الاقتباس الحرفي مشاراً إليه بعلامتي التنصيص " ".

17- لا يسمح بالاقتباس الحرفي إلا في المواضع التي تتطلب حسب مناهج وطرق وأساليب البحث العلمي المعتمدة.

18- لا يتعدى بأي مرجع مصدره الانترنت إلا في حالة أن تكون امتداده govأو .edu

19- لا بد أن يكون الإنتاج على شكل فقرات مقسمة النحو التالي:

الأهداف: ويكر قيا الهدف الرئيسي للبحث وسبب اختيار موضوع البحث.

المنهجية: توضح فيها بشكل محدد منهجية البحث للوصول إلى نتائج البحث.

النتائج: تلخص النتائج المتحصل عليها خلال ا البحث الرئيسية وعدم المبالغة في شرحها.

الخلاصة: تشمل النتائج المتحصل عليها خلال هذا البحث والتركيز عل أهم التوصيات المستندة على نتائج البحث

الفـهرس

#	الموضوع	رقم الصفحة
1	**أثر عدم الاستقرار الأمني على تقلبات سعر صرف العملة المحلية ومحاكاتها بالسوقين الرسمي والسوداء** أ.د يوسف يخلف مسعود د.سامي عمر سامي	24-1
2	**اختبار نموذج السير العشوائي على مؤشر EMAS الإسلامي ببورصة ماليزيا.** **دراسة تطبيقية على مؤشر EMAS الإسلامي خلال الفترة من 2007 إلى 2018** أ.د. عزالدين مصطفى الكور أ. سراج محمد المرابط	57-25
3	**دمج الإيكوفيمينيزم ونظرية الباناركي: تحويل نظرية الإدارة لتحقيق الحوكمة البيئية المستدامة في ليبيا** د. نجيب مسعود	102-58
4	**قياس كفاءة المصارف التجارية باستخدام نموذج تحليل مغلف البيانات** **دراسة تطبيقية لعينة من المصارف الليبية للفترة 2010-2019** د. عادل الكاسح إنبية	133-103
5	**تعزيز المراقبة المالية وإعداد التقارير باستخدام الذكاء الاصطناعي** فراس رضا شيته	150-134
6	**أثر الأمن السيبراني على متطلبات نظم المعلومات الإدارية (دارسة تطبيقية على جامعة طرابلس)** د. إبراهيم الهمالي الهادي البكوري	183-151
7	**تحليل كفاءة القطاع الزراعي الليبي لتحقيق النمو والاستدامة: دراسة باستخدام DEA لتحديد الاختلالات وفرص التحسين** حنان علي محمد العباسي	202-184
8	**الموقع الجغرافي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي** **د صابر المهدي على الوحش**	227-203

Index

#	Article	Page number
1	**The Impact of Security Instability on Local Currency Exchange Rate Fluctuations and Its Simulation in Both Official and Black Markets** *Yusef yekhief* *Sami Sasi*	1-24
2	**Testing the Random Walk Model on the EMAS Islamic Index of the Malaysian Stock Exchange : An Applied Study on the EMAS Islamic Index from 2007 to 2018** *Ezzdin Elkour* *seraj lemrabet*	25-57
3	**Integrating Ecofeminism and Panarchy: Transforming Management Theory for Sustainable Environmental Governance in Libya** *Najeb Masoud*	58-102
4	**Measuring the Efficiency of Libyan Commercial Banks Using the Data Envelopment Analysis** *Adel Enpaya*	103-133
5	**Enhancing Financial Monitoring and Reporting with Artificial Intelligence** *Feras Shita*	134-150
6	**(The Impact of Cybersecurity on the Requirements of Management Information Systems: An Applied Study on the University of Tripoli)** *Ebrelhem elhadi*	151-183
7	**Analyzing the Efficiency of Libya's Agricultural Sector for Growth and Sustainability : A DEA-Based Study to Identify Inefficiencies and Improvement Opportunities** *hanan alabasi*	184-202
8	**Geographical location and diversification of income sources in the Libyan economy** *Saber alwahsh*	203-227

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الموقع الجغرافي وتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي

Geographical location and diversification of income sources in the Libyan economy

د صابر المهدي على الوحش

كلية الاقتصاد والعلوم السياسية / جامعة طرابلس/ ليبيا

s.alwahsh@uot.edu.ly

Abstract

This study examines the strategic geographical location of Libya and its potential role in supporting the diversification of national income sources. Employing a descriptive-analytical methodology, the research is structured around four main axes. The first explores the concept of economic diversification and its key indicators. The second analyzes the economic characteristics of neighboring landlocked African countries. The third investigates the opportunities presented by Libya's geographic position in fostering economic diversification. The final axis presents the study's conclusions and recommendations.

The findings highlight that Libya's geographical location represents a significant strategic asset that, if effectively utilized, could contribute substantially to the diversification of the national economy. In particular, the establishment and activation of free economic zones along the northern coast and southern borders offer promising avenues for development. However, the actual performance of these zones remains constrained by critical infrastructure deficits, including a deteriorating road network, an underdeveloped banking system, and inadequate telecommunications infrastructure.

Keywords: macro variables, free zones, landlocked economies.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ملخص

يهدف هذا البحث إلى دراسة الموقع الجغرافي لليبيا واستقصاء دوره المحتمل في تنويع مصادر الدخل الوطني. معتمداً على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال أربعة محاور رئيسة تناول الأول منها مفهوم التنويع الاقتصادي ومؤشراته، بينما ركّز الثاني على تحليل المؤشرات الاقتصادية للدول الأفريقية الحبيسة المجاورة لليبيا. في حين عُني المحور الثالث لاستعراض الإمكانيات التي يتيحها الموقع الجغرافي في دعم التنويع الاقتصادي الليبي،

خلص البحث إلى عدد من النتائج أبرزها أن الموقع الجغرافي لليبيا يُعد من أهم المزايا الاستراتيجية التي يمكن توظيفها في تنويع مصادر الدخل، وذلك من خلال إنشاء وتفعيل مناطق اقتصادية حرة على امتداد الساحل الشمالي وفي المناطق الحدودية الجنوبية. غير أن الأداء الفعلي لهذه المناطق لا يزال محدوداً، ويرجع ذلك أساساً إلى ضعف البنية التحتية، بما في ذلك تهالك شبكة الطرق، وتدني كفاءة المنظومة المصرفية، وضعف شبكات الاتصالات.

الكلمات المفتاحية: المتغيرات الكلية، المناطق الحرة، الاقتصادات الحبيسة.

مقدمة:

يعاني الاقتصاد الليبي من اختلالات بنيوية عميقة وتخلف ملموس في مختلف القطاعات، ما يستدعي تبنّي مسار تنموي شامل يهدف إلى تنويع مصادر الدخل وزيادتها. إلا أن الواقع الاقتصادي الراهن يتّسم باعتماد شبه كلي على الإيرادات النفطية، وهو ما يجعل الاقتصاد عرضة للتقلبات الحادة في أسعار النفط العالمية، فضلاً عن الانقطاعات المتكررة في عمليات التصدير نتيجة الإغلاقات المستمرة للموانئ. وتتفاقم هذه التحديات بارتفاع معدلات البطالة والتضخم، إضافة إلى استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي، وغياب خطط اقتصادية واضحة المعالم، مما يقيّد قدرة الدولة على تنفيذ أي برامج إصلاحية شاملة.

ورغم هذه التحديات، فإن ثمة فرصاً كامنة يمكن توجيه الجهود نحو استثمارها، لا سيما تلك التي من شأنها تعزيز دور القطاع الخاص في تحقيق التنويع الاقتصادي والحد من البطالة والتضخم، ومعالجة التشوهات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد الليبي. وفي هذا السياق، تسعى هذه الورقة إلى

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

تسليط الضوء على الأهمية الاستراتيجية للموقع الجغرافي لليبيا، وإبراز دوره الممكن في إحداث نقلة نوعية في الاقتصاد الوطني.

فليبيا، بحكم موقعها الجغرافي المتميّز كدولة متوسطية تمتد على شريط ساحلي طويل يواجه دولاً أوروبية صناعية متقدمة، وتجاورها من الجنوب دول أفريقية حبيسة غنية بالموارد الطبيعية، تملك مقومات تؤهلها لأن تكون حلقة وصل تجارية ولوجستية بين الشمال الصناعي الغني والجنوب الأفريقي الواعد. وتكمن أهمية هذا الدور في قدرة ليبيا على تقديم خدمات نقل وتخزين وتجارة، وتأسيس مناطق اقتصادية حرة تسهم في تنشيط الحركة الاقتصادية والاستفادة من المبادلات التجارية بين ضفتي البحر المتوسط وأفريقيا، وهو ما قد يشكّل ركيزة محورية في جهود تنويع الاقتصاد الليبي.

المشكلة البحثية:

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في غياب التوظيف الفعّال للموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي تتمتع به الدولة الليبية ضمن سياسات وبرامج إصلاح وتطوير الاقتصاد الوطني. فرغم ما يتيحه هذا الموقع من فرص اقتصادية واعدة، إلا أنّه لا يحظى بالاهتمام الكافي في إطار جهود التنويع الاقتصادي، الأمر الذي يحدّ من الاستفادة من مزاياه في ظل ما يشهده الاقتصاد الليبي من اختلالات هيكلية وتبعية مفرطة للقطاع النفطي. وانطلاقًا من هذه الإشكالية، تسعى الدراسة إلى الإجابة عن السؤال الرئيس الآتي:

ما مدى إمكانية توظيف الموقع الجغرافي لليبيا بوصفه حلقة وصل بين الدول الأفريقية الحبيسة مثل تشاد والنيجر، والدول الأوروبية الصناعية—في دعم جهود تنويع مصادر الدخل وتحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة؟

أهمية البحث:

تنبع أهمية هذا البحث من اعتماد الاقتصاد الليبي اعتمادًا شبه كلي على الإيرادات النفطية، في ظل امتلاكه موارد طبيعية وموقعًا جغرافيًا متميزًا يُمكن أن يُوظَّف في إطار استراتيجيات التنويع الاقتصادي. ويكتسب الموقع الجغرافي لليبيا أهمية خاصة نظراً لما يتيحه من فرص لتعزيز التجارة الإقليمية والدولية، لاسيما عبر تجارة العبور بين الدول الأفريقية الحبيسة والدول الأوروبية الصناعية.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ومن شأن تفعيل هذه الميزة الجغرافية أن يُسهم في تحسين مؤشرات الاقتصاد الكلي، من خلال زيادة وتنويع مصادر الدخل، وتحسين مستوى دخل الفرد، وتوفير فرص عمل جديدة، والحد من البطالة، إلى جانب تحقيق توزيع أكثر عدالة للدخل بما يعزز مستوى الرفاه الاجتماعي. عليه، فإن هذا البحث يسعى إلى استكشاف الإمكانات الكامنة في هذا الموقع وتحديد سبل الاستفادة منها ضمن رؤية استراتيجية شاملة للتنمية الاقتصادية.

هدف البحث:

يهدف هذا البحث إلى تحليل وتقييم الميزة التنافسية التي يوفّرها الموقع الجغرافي لليبيا، واستكشاف سبل استثمارها في إقامة مشروعات اقتصادية مستدامة تقوم على تجارة العبور والخدمات اللوجستية المرتبطة بها. كما يسعى إلى بيان دور هذه المشروعات في دعم تنويع مصادر الدخل الوطني، وتحقيق التوازن الجغرافي للتنمية من خلال تقليص النزوح الداخلي من الجنوب نحو الشمال، والمساهمة في التخفيف من موجات الهجرة غير النظامية من الدول الأفريقية نحو أوروبا، عبر تفعيل ليبيا كحلقة وصل اقتصادية فاعلة بين الطرفين.

فرضية البحث:

ينطلق البحث من فرضية مفادها أن الواقع التنموي في ليبيا لا يعكس الإمكانات الفعلية التي تمتلكها البلاد، لاسيما تلك المرتبطة بموقعها الجغرافي الاستراتيجي، الأمر الذي يشير إلى وجود فجوة كبيرة بين الموارد المتاحة والنتائج الاقتصادية المتحققة على أرض الواقع.

المنهج المستخدم:

تعتمد الورقة في مناقشة الموضوع على المنهج الوصفي التحليلي لتحليل المعطيات المتوفرة، ومن أجل الوصول إلى هدف البحث فقد تم تقسيمه إلى أربعة مطالب هي كالتالي:

بعد عرض الدراسات السابقة يتناول المطلب الأول التنويع الاقتصادي ومؤشراته اما المطلب الثاني يتناول واقع ومؤشرات رئيسية للاقتصادات الافريقية الحبيسة التي تقع جنوب ليبيا، ويهتم المطلب الثالث بالموقع الجغرافي لليبيا وتنويع مصادر الدخل وسوف تتضمن الخاتمة أهم النتائج والتوصيات.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الدراسات السابقة:

يُعد التنويع الاقتصادي من القضايا الحيوية التي حظيت باهتمام واسع في الأدبيات الاقتصادية، لا سيما في الدول الريعية المعتمدة بشكل كبير على صادرات المواد الخام، وفي مقدمتها النفط. وفي هذا السياق، تناولت عدة دراسات تجارب التنويع الاقتصادي في بلدان عربية نفطية، وقد ركّزت هذه الورقة على استعراض أبرز تلك الدراسات ذات الصلة، خصوصاً تلك التي تنتمي إلى بيئات اقتصادية مشابهة للحالة الليبية، وذلك بهدف الاستفادة من نتائجها وتحليل أوجه التقاطع والاختلاف معها.

1- دراسة بعنوان "التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدّرة للنفط"، (باهي وروابنية ،2016، 133-152)، هدفت هذه الدراسة إلى تحليل واقع التنويع الاقتصادي في بعض الدول العربية المصدّرة للنفط، من منطلق اعتباره خياراً استراتيجياً لمواجهة التحديات الناتجة عن تقلبات أسعار النفط. معتمدة على المنهج الوصفي التحليلي والمنهج التاريخي، ولم تحدد فترة محدد، وقد سلّطت الضوء على محددات نجاح سياسات التنويع، وبيّنت أن نجاح هذه السياسات يتطلب تقليص المعوقات البنيوية والمؤسسية، مع التأكيد على أهمية الاستفادة من تجارب الدول التي نجحت في تحقيق تنويع فعلي لاقتصاداتها.

2 – دراسة بعنوان "الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي – دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2011–2017"، (كورتل ومهري، 2019، 1-20)، هدفت الدراسة إلى تقييم مدى تنويع الاقتصاد الجزائري خلال الفترة المحددة من خلال احتساب معامل هيرفندال-هيرشمان، باستخدام مؤشرات الاقتصاد الكلي مثل الصادرات، الواردات، الناتج المحلي الإجمالي، تكوين رأس المال الثابت، وإيرادات الميزانية العامة. وأظهرت نتائج الدراسة استمرار اعتماد

الجزائر المفرط على القطاع النفطي، مع التأكيد على ضرورة اعتماد سياسات تدريجية للتحول من الاقتصاد الأحادي إلى اقتصاد أكثر تنوعاً، بما يضمن خلق مصادر دخل بديلة ومستدامة.

3-دراسة بعنوان "واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2017–2021"، (أحمد وكيحلي ،2022، 165-177) سعت هذه الدراسة إلى تحليل السياسات الموجهة نحو تنويع الاقتصاد الجزائري وتقويم فعاليتها، في ضوء تجارب دول نفطية أخرى. وتم استخدام المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب مؤشر هيرفندال-هيرشمان لقياس تنوع القطاع الاقتصادي والصادرات. وقد خلصت الدراسة إلى أن المحاولات المتكررة لتنويع الاقتصاد الجزائري لم تؤتِ ثمارها، إذ لا يزال قطاع المحروقات يهيمن على الاقتصاد الوطني، رغم السياسات والبرامج المعتمدة.

4-**جاءت** هذه الدراسة تحت عنوان "أثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة"(ARDL) ، (ابراهيمي وزناقي، 2025، 313-331)، وهدفت إلى قياس تأثير التنويع على النمو الاقتصادي. اعتمد الباحثان في منهجيتهما على المنهج الوصفي التحليلي إلى جانب الأسلوب القياسي، وتوصّلت الدراسة إلى وجود تأثير إيجابي للتنويع الاقتصادي على النمو في الأمد البعيد، وذلك عند مستوى دلالة 10%.

5-**حملت** هذه الدراسة عنوان "التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الأسيان كآلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية، (عبدالحفيظ وشوق وشوقي 2023، 1-20)، سعت الدراسة إلى تحليل دور التكامل الاقتصادي بين دول الرابطة في تعزيز التنويع الاقتصادي وتحقيق مكاسب تنموية ملموسة. وبالاعتماد على المنهج التحليلي، خلصت الدراسة إلى أن بعض دول الأسيان حققت نتائج تنموية إيجابية بفضل تبنيها آليات فعّالة للتنويع، من خلال استهداف القطاعات الواعدة وتقديم حوافز لجذب الاستثمارات الأجنبية. في المقابل، أظهرت الدراسة أن دولاً أخرى لم تنفذ آليات التنويع بشكل فعّال، مما أدى إلى ضعف في تحقيق المكاسب التنموية المرجوة.

6-**تناولت** هذه الدراسة موضوع "حتمية التنويع الاقتصادي في سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر: دراسة تحليلية لمؤشر تركز وتنوع الواردات خلال الفترة 2000-2018 . (عبد اللطيف وعبد الغني 2023،

62-44)، هدفت الدراسة إلى تقييم تجربة الجزائر في مجال التنويع الاقتصادي ضمن إطار سياسة الإنعاش الاقتصادي. وقد استندت إلى المنهج الوصفي التحليلي، وخلصت إلى أن تحقيق التنويع الاقتصادي واستدامته يتطلب تكاملاً بين مجموعة من السياسات الاقتصادية والقطاعية، إلى جانب التأثير المهم للمتغيرات الكلية في دعم هذا التوجه.

تشير نتائج الدراسات السابقة إلى أن التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية يواجه تحديات كبيرة، تتعلق ببنية الاقتصاد، والاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، وغياب الرؤية الاستراتيجية المتكاملة. كما تؤكد هذه الدراسات على أهمية استثمار المزايا النسبية والتنافسية التي تتمتع بها كل دولة لتحقيق تنويع فعّال. ومن هذا المنطلق، تتبنى الورقة الحالية مقاربة مختلفة تركز على تحليل الميزة الجغرافية لليبيا، باعتبارها عاملاً استراتيجياً يمكن أن يسهم بفعالية في دعم مسار التنويع الاقتصادي، لاسيما من خلال تطوير دور ليبيا كحلقة وصل تجارية ولوجستية بين الدول الأفريقية الحبيسة والدول الأوروبية.

المحور الأول: التنويع الاقتصادي كمُدخل استراتيجي لتنويع مصادر الدخل:

يركّز هذا المحور على الإطار المفاهيمي للتنويع الاقتصادي، من حيث تعريفاته المتعددة، وأهدافه التنموية، وأهميته في دعم استقرار ونمو الاقتصادات الريعية. كما يتناول أبرز المؤشرات المستخدمة لقياس مدى تنوع الاقتصاد، وذلك على النحو التالي:

أولاً: المفهوم النظري للتنويع الاقتصادي

تعددت التعريفات المقدّمة لمفهوم التنويع الاقتصادي في الأدبيات الاقتصادية. إذ يعرّف البعض التنويع بأنه تقليص الاعتماد على مصدر دخل وحيد والانتقال نحو توسيع القاعدة الإنتاجية، لاسيما في القطاعين الصناعي والزراعي، بهدف بناء اقتصاد وطني متين يحقق الاكتفاء الذاتي في أكثر من قطاع. ويُفهم التنويع أيضاً بوصفه عملية تهدف إلى تقليص الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات، من خلال تعظيم مساهمة القطاعات الإنتاجية الأخرى في الناتج المحلي الإجمالي (مجلخ وبشيش، ص 48).

من زاوية أخرى، يعرف التنويع الاقتصادي على أنه عملية تقليل الاعتماد على قطاع اقتصادي واحد، وخلق مصادر جديدة للإيرادات تتجاوز المصادر التقليدية المعروفة، مع تعزيز دور القطاع الخاص

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

في النشاط الاقتصادي وتراجع دور الدولة المركزي، بما يضمن توليد إيرادات دائمة ومستقرة (بلباي، عميش، ص 207)، كما يعتبره البعض استغلالاً شاملاً للموارد والإمكانات المحلية بما يحقق تراكم القدرات الذاتية وتوليد موارد متجددة، ويُفضي في مراحله المتقدمة إلى تنويع الصادرات وهيمنة الإنتاج المحلي على السوق الداخلي (بن عزيز، طاهري، ص 142).

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف التنويع الاقتصادي كمجموعة متكاملة من السياسات التي تهدف إلى بناء اقتصاد يعتمد على قاعدة إنتاجية متعددة القطاعات، ويقوم على تقليل التركيز المفرط في قطاع واحد، بما يعزز مرونة الاقتصاد ويزيد من قدرته على مواجهة الصدمات الخارجية.

ثانياً: أهمية التنويع الاقتصادي في الاقتصادات الريعية:

تبرز أهمية التنويع الاقتصادي في ظل التحديات التي تواجه الاقتصادات المعتمدة على مورد واحد، لاسيما في ضوء النمو السكاني المتزايد. فالاعتماد المفرط على النفط في ليبيا يجعل الاقتصاد عرضة للأزمات الناتجة عن تقلبات أسعاره أو انخفاض كميات التصدير، ما ينعكس سلباً على مستويات معيشة المواطنين واستمرارية المشاريع التنموية.، في المقابل، فإن تبني استراتيجية تنويع اقتصادي شاملة يساهم في تعزيز مرونة الاقتصاد وقدرته على التكيّف مع التغيرات الاقتصادية الداخلية والخارجية. كما يوفّر فرص عمل جديدة ويضمن نمواً متوازناً يتجاوز النمو السكاني، وهو ما يُعد مؤشراً إيجابياً على كفاءة الأداء الاقتصادي.

وعليه، فإن التنويع لا يُعد مجرد خيار اقتصادي، بل ضرورة استراتيجية لتحصين الاقتصاد من الأزمات وتحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تعكس الإمكانات الحقيقية للدولة، وتضمن توزيعاً أكثر عدالة للعوائد الاقتصادية على المدى الطويل.

ثالثاً: الأهداف التنموية للتنويع الاقتصادي

يُعد التنويع الاقتصادي وسيلة استراتيجية لتحقيق عدد من الأهداف الحيوية، في مقدّمتها تقليل المخاطر الاقتصادية المرتبطة بالاعتماد على قطاع واحد أو سلعة واحدة، كما هو الحال في الاقتصاد الليبي المعتمد شبه كلياً على النفط. ومن أبرز هذه الأهداف (الخطيب، 2014، ص6 -8):

- الحد من تقلّبات عائدات الصادرات من خلال التوسع في مصادرها وتنوعها.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

- تعزيز الروابط القطاعية داخل الاقتصاد، من خلال ما يعرف بالترابطات الأمامية والخلفية بين القطاعات الإنتاجية، مما يزيد القيمة المضافة المحلية.
- خلق فرص عمل جديدة تواكب النمو السكاني، وبالتالي تقليص معدلات البطالة.
- زيادة معدلات النمو الاقتصادي عبر توسيع قاعدة الاستثمارات في قطاعات متعددة.
- دعم الأمن الاقتصادي الوطني، لاسيما في جانبه الغذائي، من خلال تقليل الاعتماد على الاستيراد.
- تحقيق تنمية اقتصادية مستدامة تقوم على عوائد مستقرة ونمو اقتصادي متوازن.
- تمكين القطاع الخاص من المساهمة الفاعلة في الناتج المحلي الإجمالي، وبالتالي تعزيز الديناميكية الاقتصادية.

رابعاً: مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي:

تُستخدم عدة مؤشرات لتحليل وقياس مستوى التنويع الاقتصادي في أي اقتصاد وطني، وتتنوع هذه المؤشرات بحسب الزاوية التي يُقاس من خلالها التنوع، فمنها ما يرتبط بملكية وسائل الإنتاج، ومنها ما يركز على تشابك القطاعات الاقتصادية، وأخرى تعتمد على المتغيرات الاقتصادية الكلية. وفيما يلي عرض لأبرز هذه المؤشرات كما وردت في الأدبيات الاقتصادية (شريط، ولد الصافي، ص 107-108):

1-مؤشر ملكية وسائل الإنتاج:

يرتكز هذا المؤشر على طبيعة الملكية والجهات الفاعلة في النشاط الاقتصادي. فإذا كانت وسائل الإنتاج وإدارة النشاط الاقتصادي خاضعة في مجملها للقطاع العام، فإن ذلك يُعد مؤشراً على محدودية التنويع الاقتصادي. وعلى العكس من ذلك، فإن تزايد دور القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي يُعد دليلاً على وجود تنوع أكبر في الاقتصاد، إذ أن القطاع الخاص غالباً ما ينشط في مجالات متعددة ومتنوعة، مما يعزز من تعددية القاعدة الإنتاجية.

2- مؤشر التشابك القطاعي:

يعتمد هذا المؤشر على قياس الروابط الأمامية والخلفية بين القطاعات الاقتصادية المختلفة، أي مدى التداخل والتفاعل فيما بينها. ويعكس هذا التشابك درجة التنوع من خلال تحليل مساهمة كل قطاع في تنشيط وتغذية القطاعات الأخرى. لا يُشترط في هذا السياق أن تكون مساهمات القطاعات متساوية، بل يكفي أن تكون فعّالة ومترابطة وفقاً لأهميتها النسبية داخل البنية الاقتصادية. وتُعد العلاقة بين قطاع النفط وبقية القطاعات في الاقتصاد الليبي مثالاً سلبياً في هذا السياق، إذ تتسم هذه العلاقة بالانفصال شبه الكامل، حيث لا يرتبط القطاع النفطي بباقي القطاعات إلا من خلال تحويل الإيرادات العامة، دون أن توجد روابط إنتاجية أو تشابكات حقيقية تُسهم في تفعيل قطاعات أخرى.

3-مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية:

تشكل المتغيرات الكلية قاعدة مهمة لقياس مدى تنوع الاقتصاد من حيث الأداء الهيكلي والتشغيلي، ومن أبرز هذه المؤشرات:

أ. الصادرات :يُعد تنوع الصادرات من المؤشرات المباشرة على مدى تنوع الاقتصاد. فكلما زاد عدد السلع المُصدّرة وكبر حجمها، دل ذلك على وجود قاعدة إنتاجية متنوعة. إلا أن هذا المؤشر لا يعكس دائماً الواقع بدقة، إذ قد يكون الاقتصاد متنوعاً داخلياً ولكن غير قادر على التصدير نتيجة ضعف القدرة التنافسية، أو بفعل اعتماد سياسات تجارية حمائية تحمي المنتجات المحلية من المنافسة الدولية.

ب. **الناتج المحلي الإجمالي** :يُعد أحد أبرز المؤشرات الكلية التي يمكن من خلالها تقييم درجة التنوع. فإذا اتسم الناتج المحلي بهيمنة قطاع واحد على حساب باقي القطاعات، فإن ذلك يشير إلى ضعف التنويع الاقتصادي. أما وجود مساهمات متوازنة نسبياً من مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية والتوزيعية، فيُعتبر دليلاً على تنوع هيكلي في الاقتصاد.

ج. **الإيرادات العامة للدولة** :يقيس هذا المؤشر مدى تنوع مصادر تمويل الميزانية العامة. فكلما كانت الإيرادات موزعة على أكثر من مصدر اقتصادي (كالصناعة، الزراعة، السياحة، الرسوم

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

والضرائب المتنوعة) وبنسب متقاربة، كلما دل ذلك على وجود تنوع في القاعدة الاقتصادية. أما الاعتماد المفرط على الإيرادات النفطية، أو اللجوء إلى أدوات تمويل غير مستدامة مثل الاقتراض أو الإصدار النقدي، فيُعد دليلاً على هشاشة التنوع الاقتصادي.

د. **الواردات** :يمكن من خلال تحليل هيكل الواردات استنتاج مدى الاعتماد على الخارج في تلبية الاحتياجات المحلية. فكلما كانت الواردات من السلع واسعة ومتنوعة، دلّ ذلك على ضعف القاعدة الإنتاجية المحلية، وبالتالي على أحادية في بنية الاقتصاد. أما انخفاض عدد وأنواع السلع المستوردة، فيُعد مؤشراً إيجابياً على وجود قاعدة إنتاجية متنوعة قادرة على تغطية جزء كبير من الطلب المحلي.

وفي هذا السياق، تجدر الإشارة إلى أن التنويع الاقتصادي لا يمثل هدفاً نهائياً بحد ذاته، وإنما يُعد وسيلة استراتيجية لتحقيق مجموعة من الأهداف التنموية الكبرى، من بينها: تحقيق التوازن بين القطاعات الاقتصادية، الاستفادة من المزايا النسبية على مستوى الأقاليم والمناطق، وتعزيز الترابط بين المشاريع الاقتصادية في مجالات الإنتاج والتسويق، بما يدعم التنمية المتوازنة والمستدامة.

المحور الثاني: و اقع الاقتصادات الحبيسة في دول جنوب ليبيا ومؤشراتها الرئيسية:

تُجاور ليبيا من الجنوب مجموعة من الدول الأفريقية الحبيسة، وفي مقدمتها النيجر وتشاد، تليها جمهورية إفريقيا الوسطى ودول أخرى تفتقر إلى منفذ بحري. ويمثل غياب الإطلالة البحرية أحد العوائق البنيوية التي تحد من فرص النمو الاقتصادي لهذه الدول، إذ يؤدي إلى ارتفاع تكاليف النقل بشكل ملحوظ ويصعب عمليات التبادل التجاري الدولي. وعلى الرغم من امتلاك هذه الدول لثروات طبيعية كبيرة، إلا أن افتقارها للبنية التحتية المتطورة من طرق وسكك حديدية تربطها بالموانئ البحرية يقلل من استفادتها من هذه الموارد ويحد من قدرتها التنافسية.

أولاً: تشاد – موقع استر اتيجي وإمكانات معطلة:

تقع جمهورية تشاد في وسط القارة الإفريقية، وتشترك في حدودها مع كل من الكاميرون، النيجر، نيجيريا، إفريقيا الوسطى، ليبيا، والسودان. وتبلغ مساحتها حوالي 1.284 مليون كيلومتر مربع،

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ويُقدّر عدد سكانها بنحو 12 مليون نسمة وفقاً لتعداد عام 2013. يتميز مناخها بالتنوع الجغرافي، إذ يسود المناخ الصحراوي شمال البلاد، بينما تسود الأجواء الاستوائية في جنوبها.

تمتلك تشاد مجموعة من الموارد الطبيعية المهمة، من أبرزها النفط، اليورانيوم، الكاولين، وكربونات الصوديوم. ومع ذلك، تُعد تكلفة الطاقة والنقل من أبرز التحديات التي تواجه التنمية الاقتصادية في البلاد، وهو ما ينعكس سلباً على القدرة الإنتاجية وتكاليف التصدير.

يعتمد الاقتصاد التشادي بدرجة كبيرة على القطاعين الزراعي والحيواني، إذ تصل مساهمتهما إلى نحو 80% من النشاط الاقتصادي. كما تتركز الصادرات التشادية في سلع أولية محدودة، أهمها الصمغ العربي والقطن.

ورغم ما تمتلكه من موارد، تُصنف تشاد ضمن الدول الفقيرة، ومن الجدول رقم (1) يتضح أن الناتج المحلي الإجمالي لها لم يتجاوز حاجز 12 مليار دولار خلال فترة الدراسة، في حين بلغ نصيب الفرد من الناتج حوالي 700 دولار في المتوسط، ما يعكس مستوى دخل منخفض ومحدودية النشاط الاقتصادي. وتشير المؤشرات الاقتصادية أيضاً إلى ضعف معدل النمو وارتفاع في معدلات التضخم والبطالة، فضلاً عن معدل نمو سكاني مرتفع نسبياً، مما يزيد من الضغوط على سوق العمل والموارد المتاحة.

من جهة أخرى، فإن الموقع الجغرافي لتشاد يُضفي عليها أهمية استراتيجية لليبيا، فهي دولة حبيسة تتوسط عدداً من الدول الحبيسة الأخرى، وتُشكّل جسراً محتملاً نحو عمق إفريقيا جنوب الصحراء. كما أن لها حدود طويلة مع ليبيا وروابط اجتماعية وتاريخية معها، ما يجعلها محوراً مهماً ضمن أي تصور ليبي للتكامل الإقليمي أو تنشيط محور الربط الاقتصادي شمال-جنوب.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

جدول رقم (1) مؤشرات رئيسية لسنوات مختارة عن دولة تشاد

المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	1.39	6.65	10.67	10.95	10.72	11.78
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	166.20	658.60	892.60	776.00	652.30	696.40
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-0.90	17.30	13.60	2.80	-1.60	-1.20
معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	0.80	0.90	1.00	1.10	1.70	1.90
التضخم	3.80	7.90	2.00	4.40	4.50	-0.80
تعداد السكان (مليون)	8355	10096	11952	14110	16425	16914
معدل نمو السكان	3.70	3.60	3.30	3.20	3.0	2.9
نسبة صافي تدفقات الاستثمار الأجنبي من اجمالي الناتج	8.30	-1.50	2.90	5.10	5.20	4.80

Source: https://data.albankaldawli.org/country/chad?view=chart

ثانياً: دولة النيجر – موارد غنية وتحديات هيكلية:

تقع جمهورية النيجر في قلب القارة الأفريقية، وتشكل الصحراء الكبرى الجزء الأكبر من مساحتها، مما ينعكس على طبيعة الأنشطة الاقتصادية والإنتاجية فيها. ويُقدّر عدد سكانها بحوالي 25 مليون نسمة، وفقاً للبيانات الموضحة في الجدول رقم (2). يعتمد اقتصاد النيجر بدرجة رئيسية على قطاع التعدين، حيث تُعد من أبرز الدول المنتجة لليورانيوم على المستوى العالمي، إذ تحتل المرتبة الرابعة من حيث حجم الإنتاج. إلى جانب اليورانيوم، تحتوي النيجر على موارد معدنية أخرى مثل الفحم، الحديد، الفوسفات، القصدير، والذهب.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

ورغم هذا التنوع في الموارد الطبيعية، فإن النيجر تُصنّف من بين أفقر دول العالم، حيث يعيش ما يقارب 40% من سكانها تحت خط الفقر المدقع وفقاً لتقديرات البنك الدولي لعام 2019. ويُعزى هذا التناقض بين غنى الموارد ومستوى الفقر المرتفع إلى مجموعة من العوامل، في مقدمتها ضعف القدرة على استغلال الموارد محلياً، واستمرار السيطرة غير المباشرة لبعض القوى الاستعمارية السابقة على أهم المناجم ومصادر الثروة، ما يحد من استفادة الدولة من عوائد هذه الموارد بشكل عادل ومستدام.

وتُعد النيجر من الدول ذات الأهمية الاستراتيجية بالنسبة لليبيا من منظور جغرافي واقتصادي، نظراً لما تتمتع به من تعداد سكاني كبير نسبياً، واحتياج دائم لتصدير مواردها واستيراد احتياجاتها الأساسية. ومن هذا المنطلق، فإن تطوير شراكات اقتصادية وتجارية مع النيجر، وتعزيز الروابط اللوجستية معها، يُمكن أن يُسهم بشكل فاعل في ترسيخ تنافسية الموقع الجغرافي لليبيا كحلقة وصل حيوية بين دول الساحل والصحراء والأسواق العالمية عبر البحر المتوسط.

جدول رقم (2) مؤشرات رئيسية لسنوات مختارة عن دولة النيجر

المؤشر	2000	2005	2010	2015	2020	2021
الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الجارية (مليار دولار)	2.24	4.76	7.85	9.68	13.74	14.95
نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي	197	321	476	484	567	594
معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي	-1.20	7.30	8.60	4.40	3.60	1.40
معدل البطالة من اجمالي القوى العاملة	1.50	3.10	0.80	0.50	0.60	0.80
التضخم	2.90	7.80	0.80	-0.60	2.90	3.80
التحويلات الشخصية الواردة نسبة من الناتج المحلي	0.60	1.50	1.70	1.80	3.80	-
تعداد السكان (مليون)	11331	13624	16464	20001	24206	25130
معدل نمو السكان	3.60	3.70	3.80	3.90	3.80	3.70
0.70	1.10	10.10	5.50	2.60	-	

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

المحور الثالث :الموقع الجغرافي لليبيا كمدخل لتنويع مصادر الدخل

أولاً :و اقع الاقتصاد الليبي وتحدياته الهيكلية

يُعد الاقتصاد الليبي من الاقتصادات التي تعاني من اختلالات هيكلية عميقة، نتيجة لاعتماده شبه الكامل على العوائد النفطية في تمويل الإنفاق العام، سواءً في بنوده التسييرية أو التنموية. وقد أدى هذا الاعتماد إلى إهمال القطاعات الاقتصادية الأخرى، وإضعاف قاعدته الإنتاجية، وهو ما انعكس سلباً على مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية. وفي ظل غياب رؤية استراتيجية واضحة لإدارة الموارد وتوجيه الاقتصاد نحو التنويع، تزايدت معدلات الاعتماد على الوظيفة العامة كمصدر رئيس للدخل، كما تنامت الأنشطة الاقتصادية في القطاع غير الرسمي، مما حرم الدولة من موارد مالية كان بالإمكان تحصيلها لو تم تنظيم هذا القطاع. ويُضاف إلى ذلك النقص الحاد في العمالة الماهرة نتيجة لضعف الحوافز وغياب سياسات تدريب وتنمية الموارد البشرية.

وفي ضوء ما تقدم، يتضح أن واقع التنمية في ليبيا لا يعكس الإمكانات الطبيعية والاقتصادية المتوفرة لديها، وعلى رأسها الموقع الجغرافي الاستراتيجي الذي يُمثل إحدى أبرز المزايا التنافسية غير المستغلة. وإذا ما تم النظر إلى التنافسية كسياسة وطنية تهدف إلى تحسين الإنتاجية وتعزيز القدرة الاقتصادية من خلال الابتكار، كما تقترح مدرسة رجال الإدارة، فإن استثمار الموقع الجغرافي لليبيا يمكن أن يُسهم بشكل فعال في تنويع مصادر الدخل الوطني وتخفيف حدة الاعتماد على قطاع النفط.

وتبعاً لما تقدم، ونظراً لمحدودية هذه الورقة من حيث الحجم والموضوع، فإن التركيز سينصب على تحليل دور الموقع الجغرافي لليبيا في دعم جهود تنويع مصادر الدخل، مع إبراز أهمية إنشاء وتفعيل المناطق الحرة كأداة رئيسية في هذا المسار، وذلك بالاستناد إلى مؤشرات قياس التنويع الاقتصادي التي سبق استعراضها في المحور الأول، ويمكن توضيح هذه المؤشرات كما يلي:

1- مؤشر الملكية:

يعتمد هذا المؤشر على مدى مشاركة القطاعين العام والخاص في النشاط الاقتصادي. وتشير الأدبيات الاقتصادية إلى أن سيطرة الدولة على ملكية وسائل الإنتاج وإدارة الاقتصاد تُعد دليلاً على محدودية التنوع الاقتصادي. وبالنظر إلى الوضع الليبي، يتبين أن النشاط الاقتصادي يدار بشكل شبه

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

كامل من قبل القطاع العام، وهو ما يتسبب في هدر الموارد وتفشي الفساد، حسب ما تشير إليه غالبية الدراسات المتخصصة. وعليه، فإن ليبيا تُصنف كاقتصاد غير متنوع وفقاً لهذا المؤشر.

2- مؤشر التشابك القطاعي:

يرتكز هذا المؤشر على قياس مدى الترابط الأمامي والخلفي بين القطاعات الاقتصادية. ويظهر من خلال تحليل الروابط القطاعية في ليبيا أن هذه الروابط ضعيفة إلى حد كبير. فعلى سبيل المثال، تعتمد الصناعات الغذائية في معظمها على استيراد المواد الخام من الخارج، بدلاً من الاعتماد على القطاع الزراعي المحلي، كما هو مفترض. وتشير بيانات النشرة الاقتصادية (النشرة الاقتصادية، جدول رقم 33)، إلى ارتفاع واردات المواد الخام لهذه الصناعات. وبالمثل، لا يكوّن القطاع النفطي روابط إنتاجية فعلية مع باقي القطاعات، باستثناء ما يوفره من عملة أجنبية، مما يُكرّس أحادية الاقتصاد ويحد من فعالية التشابك الاقتصادي.

3- مؤشرات المتغيرات الاقتصادية الكلية:

أ- **الناتج المحلي الإجمالي** :تظهر بيانات الحسابات القومية (الحسابات القومية 2006-2019، ص19) أن أنشطة استخراج النفط تمثل في المتوسط أكثر من 50% من الناتج المحلي الإجمالي، بينما تتقاسم بقية القطاعات (الصناعة، الزراعة، الخدمات) النسبة المتبقية، ما يعكس ضعف مساهمة هذه القطاعات في الاقتصاد الوطني، والشكل رقم (1) يبين ذلك.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

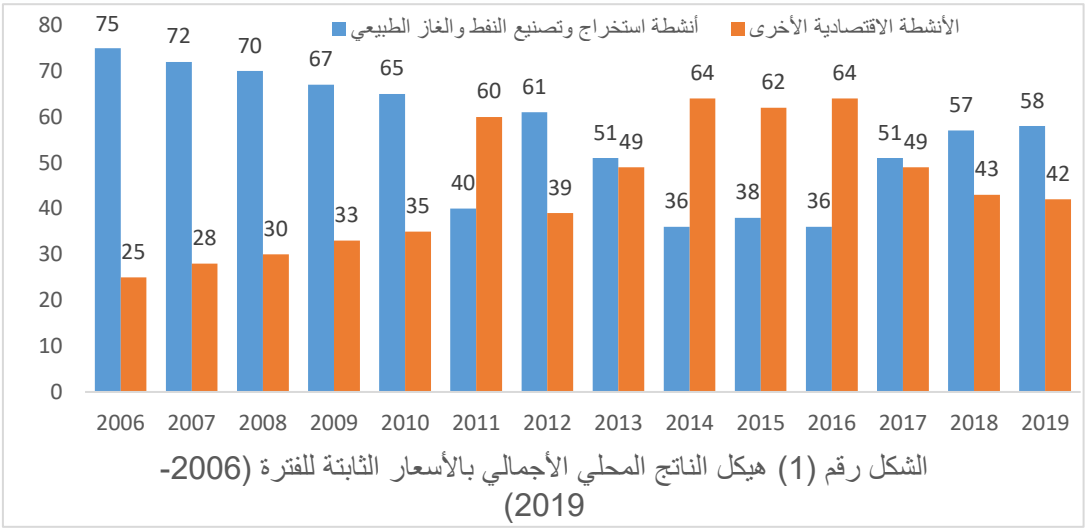

الشكل رقم (1) هيكل الناتج المحلي الأجمالي بالأسعار الثابتة للفترة (2006-2019)

الحسابات القومية 2006–2019، ص19.

ب- **الصادرات** :تشير البيانات إلى أن الصادرات النفطية تشكل أكثر من 94% خلال الفترة 2019-2023 من إجمالي الصادرات الليبية، في حين تمثل المنتجات الأخرى نسبة هامشية لا تتعدى 6% من إجمالي التصدير في أحسن الاحوال. ويُظهر هذا التركيب كما هو موضح في الجدول رقم (3) مدى ضيق قاعدة التصدير، ويؤكد اعتماد ليبيا على سلعة واحدة في تعاملها التجاري الخارجي.

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

الجدول رقم (3) قيمة الصادرات الليبية خلال الفترة (2019-2023)

أقسام السلع	المنتوجات المعدنية أهمها النفط الخام		المعادن العادية ومصنوعاتها		باقي جميع الصادرات من مختلف السلع		الإجمالي
	القيمة	النسبة من الإجمالي	القيمة	النسبة من الإجمالي	القيمة	النسبة من الإجمالي	
2019	27661.4	0.94	298.9	0.01	1328.8	0.05	292891.
2020	7267.3	0.77	442.9	0.05	1755.2	0.19	9465.4
2021	31648.2	0.96	929.4	0.03	515.9	0.02	330935.
2022	38179.8	0.95	844.1	0.02	1225.3	0.03	402492.
2023	33586.1	0.96	737.9	0.02	824.5	0.02	351485.

المصدر: مصرف ليبيا المركزي، إدارة الإحصاء والبحوث، النشرة الاقتصادية، الربع الثاني 2024، جدول رقم (33)، ص 68.

ج- **الواردات**: يتميز الاقتصاد الليبي بتنوع كبير في وارداته من الأسواق العالمية، سواءً من حيث السلع تامة الصنع أو المواد نصف المصنعة. ويُعد هذا التنوع في الاستيراد مؤشراً على ضعف القدرات الإنتاجية المحلية، ويكرّس أحادية الاقتصاد. ومن الملاحظ أيضاً أن جزءاً من هذه الواردات يُعاد تصديره إلى دول الجوار، لكن بطرق غير رسمية، وهو ما يحرم الدولة من إيرادات محتملة، ويدعو إلى ضرورة تنظيم هذا النشاط.

د-**الإيرادات العامة:** تُظهر بيانات المالية العامة أن أغلب الإيرادات الحكومية تأتي من بيع النفط الخام، مما يجعل الاقتصاد الليبي شديد الحساسية لتقلبات أسعار النفط وتذبذب الكميات المنتجة،

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

خصوصاً في ظل الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي تشهدها بعض الحقول. وبالتالي، فإن ضعف تنويع مصادر الإيرادات يؤكد مجدداً هشاشة البنية الاقتصادية الليبية.

يتبين من تحليل المؤشرات السابقة أن الاقتصاد الليبي يعاني من أحادية شديدة في مصادر الدخل، مع سيطرة مطلقة لقطاع النفط وغياب فعالية باقي القطاعات الاقتصادية. وتؤكد هذه المؤشرات الحاجة الملحّة إلى استراتيجية تنموية متكاملة تستهدف تنويع القاعدة الاقتصادية. ويُعد الموقع الجغرافي لليبيا عاملاً أساسياً يمكن استغلاله لدفع هذا التحول، لا سيما من خلال تطوير البنية التحتية للنقل، وإنشاء مناطق حرة تربط بين الجنوب الليبي والدول الأفريقية الحبيسة، وتعزيز الانفتاح الاقتصادي على محيطها الإقليمي.

ثانيًا: البُعد الجغرافي لليبيا وإمكاناته الاقتصادية الإقليمية:

تقع ليبيا في شمال القارة الإفريقية، وتمتلك واجهة بحرية ممتدة على البحر الأبيض المتوسط، حيث تطل من الجهة المقابلة على دول صناعية متقدمة في شتى المجالات، تتميز بقدرات تصديرية كبيرة وبمحطات ضخمة لتجميع الحاويات القادمة من مختلف أنحاء العالم. وتستقبل هذه المحطات سفنًا عملاقة تحمل في المتوسط أكثر من أربعة آلاف حاوية، حيث تُعاد تعبئة هذه الحمولات في سفن أصغر لتتجه إلى دول عديدة، من بينها ليبيا والدول الإفريقية.

وفي الاتجاه الجنوبي، تحد ليبيا مجموعة من الدول الإفريقية الحبيسة التي تمتلك موارد خام متنوعة، لكنها لا تزال غير مستغلة بالشكل الأمثل، ويقطنها عدد كبير من السكان يفتقرون إلى فرص الدخل الكافية، ما يدفع أعدادًا كبيرة منهم إلى الهجرة نحو أوروبا. وانطلاقًا من موقعها الجغرافي وأهميتها في محيطها الإقليمي، يمكن لليبيا أن تؤدي دورًا محوريًا كحلقة وصل بين المشرق والمغرب العربي، وبين الجنوب الأوروبي والشمال الإفريقي، شريطة تهيئة البيئة المناسبة لذلك. ويمثل الموقع الجغرافي لليبيا ميزة تنافسية استراتيجية، ما يجعلها شريكًا داعمًا – وليس منافسًا – للدول الأوروبية والإفريقية المجاورة.

وفي هذا السياق، تبرز أهمية القطاعين التجاري والخدمي في الاقتصاد الليبي، بوصفهما قطاعين واعدين يمكن الاستفادة من الميزة الجغرافية للدولة في تنميتهما. وتُعد المناطق الاقتصادية الحرة وتجارة العبور من أهم الأنشطة التي يمكن أن تنطلق من هذه الميزة. إذ أن ربط شمال البلاد بجنوبها عبر

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

شبكة طرق حديثة وسكك حديدية، إلى جانب تطوير الموانئ البحرية على طول الساحل الليبي، سيُسهم في تقليص تكاليف نقل السلع إلى الدول الحبيسة والدول الأوروبية، كما سيوفر فرص عمل واسعة، ويتيح المجال لإقامة أنشطة صناعية مكملة كالتغليف والتجهيز.

ثالثًا: دور المناطق الاقتصادية الحرة وتجارة العبور في تنويع الاقتصاد الليبي:

تُعد المناطق الاقتصادية الحرة من أبرز الآليات التي تشجع على الاستثمار المحلي وتستقطب الاستثمارات الأجنبية، من خلال ما تمنحه من تسهيلات في المنافذ البرية والبحرية. وتسهم هذه المناطق في تحفيز النمو الاقتصادي، وتنويع الصادرات، وتعزيز القاعدة الإنتاجية.

وتتعدد التعريفات الخاصة بالمناطق الحرة، حيث تُعرف أحيانًا بأنها "جزء من أراضي الدولة يُسمح فيه بممارسة أنشطة تجارية وصناعية وخدمية مع دول العالم، دون الخضوع للقيود الجمركية أو النقدية التقليدية"، كما تُعرف أيضًا بأنها "مساحة محددة ومراقبة يتم فيها تخزين البضائع، سواء في موانئ بحرية أو جوية أو مناطق داخلية، لغرض إعادة التصدير أو عرضها أو إجراء عمليات تحويلية عليها" (منور أوسرير 2003، ص41):

ويُضيف تعريف آخر أنها "مناطق معفاة من الرسوم الجمركية وقيود الاستيراد، تُهيئ بيئة جاذبة للاستثمارات وترويج الصادرات، كما تساهم في نقل التكنولوجيا وتوفير فرص العمل، وتشمل أنشطة مثل تجارة الترانزيت، الشحن، التخزين والتوزيع" (باعمرو فتوح 2019، ص342):

يتضح من هذه التعريفات أن المناطق الحرة تمثل وحدات جغرافية تخضع لقوانين خاصة تحت سيادة الدولة، وغالبًا ما تكون قريبة من المنافذ الحدودية بهدف استقطاب الاستثمارات، نقل التكنولوجيا، دعم الأنشطة التصديرية، وخلق فرص عمل جديدة تساهم في تنويع مصادر الدخل.

وقد هدفت ليبيا من خلال إنشاء عدد من المناطق الحرة إلى ربط الاقتصاد المحلي بالاقتصاد العالمي المتقدم، واستيعاب التكنولوجيا الحديثة، وتعزيز مهارات الإدارة، وتوطين الصناعات التصديرية. وبدأت التجربة الليبية بإنشاء المنطقة الحرة بمصراتة عام 2000 بمساحة 2739 هكتار، ثم إنشاء المنطقة الحرة في المرسة ببنغازي عام 2007 على مساحة تُقدّر بـ 1200 هكتار، وأخيرًا المنطقة الحرة أمساعد عام 2015 بمساحة 2500 هكتار. وتسعى الدولة حاليًا إلى تفعيل هذه المناطق إلى جانب إنشاء

ISSN (Print): 3079-7713 / ISSN (Online): 3079-7721
VOL 19 / ISSUE 1 (2025)المجلد 19 / العدد1
مجلة الاقتصاد والعلوم السياسية
Journal of Economics and Political Science

مناطق جديدة في الجنوب، مثل تمنهنت، غات، والكفرة، لخلق توازن استراتيجي بين المناطق الساحلية والحدودية، ما يُعزز استفادة ليبيا من موقعها في العمق الإفريقي.

إن نجاح المناطق الحرة الساحلية يتطلب بالضرورة ربطها بمناطق مماثلة على الحدود الجنوبية، إلى جانب تطوير مشاريع البنية التحتية والاتصالات والنقل، بما في ذلك إنشاء شبكة سكك حديدية متكاملة ومنظومة مصرفية حديثة. وتشكل هذه المشروعات، إلى جانب المناطق الحرة، إطارًا يخدم الاقتصاد الإقليمي والدولي، ولا سيما دول الجنوب الأوروبي والدول الإفريقية الحبيسة.

تلعب المناطق الاقتصادية الحرة دورًا محوريًا في تسهيل حركة التجارة الدولية، من خلال المزايا التي توفرها، مثل التحرر من القيود الجمركية وتهيئة بيئة تجارية مرنة وجاذبة. وتمثل هذه المناطق محركًا مهمًا للنمو الاقتصادي، وتسهم في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتوفير فرص عمل، وتحقيق دخل إضافي من العملات الأجنبية.

ويُذكر أن الاقتصاد الليبي يعتمد بشكل شبه كلي على صادرات النفط، والتي تمثل أكثر من 95% من إجمالي الإيرادات، كما يعتمد بشكل كبير على الاستيراد لتلبية احتياجاته الاستهلاكية. لذا فإن تطوير المناطق الحرة يُعد خطوة استراتيجية لتقليل الاعتماد على هذا المورد الوحيد، ودعم الناتج المحلي الإجمالي، وخلق مصادر دخل بديلة، وتقوية جانب العرض في سوق النقد الأجنبي.

لقد تطور دور المناطق الاقتصادية الحرة من مجرد مراكز عبور إلى منصات متعددة الوظائف تشمل التجارة، الصناعة، التخزين، التوزيع، والخدمات اللوجستية. وبفضل الموقع الجغرافي لليبيا والموارد الطبيعية التي تزخر بها، فإن نجاح هذه المناطق في تنويع مصادر الدخل وتوفير فرص العمل المستدامة يبدو مرجحًا، خاصة إذا ما تم ربطها بالقطاعات الصناعية والخدمية الأخرى. كما يُتوقع أن تُسهم في زيادة حجم الصادرات، بما ينعكس إيجابًا على رصيد النقد الأجنبي، ويقلل من تبعية الاقتصاد لمصدر واحد، ويحد من تداعيات التقلبات الاقتصادية العالمية.

وتُشير البيانات المتعلقة بالدول الإفريقية الحبيسة إلى تأخر اقتصادي واضح، بالرغم من امتلاكها لثروات طبيعية ضخمة، إلى جانب ارتفاع معدلات السكان فيها. وتفتقر هذه الدول إلى الإمكانيات التكنولوجية، وهي بحاجة ماسة إلى توظيف فائض العمالة لديها، وتوفير سلع مصنعة بأسعار معقولة.

وفي هذا الإطار، فإن العلاقة بين ليبيا وهذه الدول والدول الصناعية تقوم على المصالح المشتركة وليس على التنافس. ومن ثم، فإن إنشاء المناطق الحرة يمثل مشروعًا يحظى بدعم جماعي من جميع الأطراف المستفيدة، وقد يلقى تمويلًا دوليًا من شركاء اقتصاديين متعددين.

كذلك، فإن إقامة هذه المناطق يُمكّن الدولة من توقيع اتفاقيات تجارة حرة مع دول متعددة، الأمر الذي يسهل عملية نقل التكنولوجيا وتوطينها، مما ينعكس على تطوير مختلف القطاعات الإنتاجية والخدمية المحلية. كما تسهم هذه المناطق في التخفيف من أزمة شح النقد الأجنبي، التي تعمقت بسبب الإنفاق الحكومي المفرط خلال السنوات الاخيرة، والذي أدى بدوره إلى تدهور مستمر في قيمة العملة الوطنية.

وبناءً على ما تقدم، يمكن اعتبار المناطق الاقتصادية الحرة من الركائز الأساسية في مشروع تنويع مصادر الدخل في ليبيا، إذا ما تم دمجها في إطار خطة تنموية شاملة تبدأ بمشاريع البنية التحتية، كتطوير منظومة الاتصالات، وشبكات الطرق، والنظام المصرفي، والسكك الحديدية. فدون هذه الأسس، لن تحقق المناطق الحرة الأثر المرجو منها على مستوى الاقتصاد الوطني. ورغم ذلك، فإن أهمية هذه المناطق تستحق الإشارة والتنبيه، لعلها تجد طريقها إلى التنفيذ في أجندات صانعي القرار.

أولاً: النتائج:

1-تتميز ليبيا بموقع جغرافي مميز يتوسط العالم العربي ويعتبر حلقة وصل بين الجنوب الأوربي والشمال الأفريقي مما يمنحها ميزة تنافسية يمكن البناء عليها في وضع خطط وبرامج لتنمية الاقتصاد الليبي.

2-تعاني الدول الحبيسة من انخفاض في معدل نمو الناتج وارتفاع معدل البطالة والتضخم رغم الموارد الكثيرة في هذه الدول، إضافة الى ارتفاع معدل الهجرة من هذه الدول الى الدول الأوروبية.

3-مشاريع البنية التحتية وانشاء المناطق الحرة على السواحل الليبية وعلى الحدود الجنوبية في ليبيا مشاريع تخدم الاقتصاد العالمي في المجمل وبالأخص دول الجنوب الأوروبي والدول الافريقية الحبيسة.

4-تبيّن أن فعالية المناطق الاقتصادية الحرة في إحداث تأثير إيجابي على الاقتصاد الوطني تعتمد بدرجة كبيرة على توافر مشروعات تنموية تسبق إنشاؤها أو تتزامن معها، لاسيما في مجالات البنية التحتية

الأساسية، بما في ذلك شبكات الاتصالات، الطرق، السكك الحديدية، والمنظومة المصرفية. ويُعد غياب هذه المقومات عاملاً رئيساً في تقويض القدرة التشغيلية والتنموية لتلك المناطق، مما يحدّ من مساهمتها في تحقيق الأهداف الاقتصادية المرجوة.

5-من خلال التضاريس فليبيا مناسبة لإنشاء المناطق الحرة والطرق الرابطة بين شمال ليبيا والدول الأفريقية إضافة الى المناخ المناسب لإقامة مطارات الترانزيت.

ثانياً: التوصيات:

1-في أطار السعي لتنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي نوصي بالاستفادة من الموقع الجغرافي للدولة الليبية وما يوفره من ميزة تنافسية. 2-الإسراع في تفعيل وأنشاء المناطق الحرة على الحدود الشمالية والجنوبية للدولة الليبية فذلك سيساعد على تنويع مصادر الدخل في الاقتصاد الليبي وتنويع مصادر عرض العملة الأجنبية ويوفر فرص عمل مستدامة ويجدب الاستثمار الأجنبي ويوطن التقنية ويساعد على تطوير قطاع الخدمات والصناعات التحويلية وكافة القطاعات.

3-تدليل العوائق سوء القانونية أو مشاريع البنية التحتية التي تعيق تجارة العبور والتي تعتبر مكمل لعمل المناطق الحرة.

قائمة المراجع:

1. ابراهيمي بن سالم وزناقي سيد احمد، دراسة آثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي في الجزائر باستعمال نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة ARDL، مجلة المالية والأسواق، المجلد 12، العدد 01، ص 313-331.

2. باعمرو وفتوح، دور المناطق الحرة في التنمية الاقتصادية في سلطنة عمان (دراسة ميدانية على المنطقة الحرة بصلالة)، مجلة اقتصاد المال والأعمال، المجلد (3)، العدد (3)، ص342.

3. بلباي إيمان، عميش عائشة، آثر أدوات السياسة الاقتصادية على التنويع الاقتصادي في الجزائر دراسة تحليلية قياسية خلال الفترة 1980-2019، مجلة دراسات في الاقتصاد وإدارة الاعمال، المجلد (6) / العدد(1)، يونيو 2023، ص 207.

4. بن عزيز سمير، طاهري العيد، آثر التنويع الاقتصادي على النمو الاقتصادي الجزائري خلال الفترة 1990-2021، مجلة مجتمع المعرفة، المجلد (9) /العدد (2)، أكتوبر 2023، ص 142.

5. الخطيب، ممدوح عوض، التنويع وآثره على النمو الاقتصادي في الاقتصاد السعودي، مجلة جامعة الملك سعود-العلوم الإدارية، المجلد (26) /العدد(2)، يوليو 2014، ص 6-8.

6. سليمة أحمد وعائشة كيحلي (2022)، واقع التنويع الاقتصادي في الجزائر على ضوء تجارب الدول النفطية باستخدام مؤشر هيرفندال-هيرشمان للفترة 2017-2021، مجلة الباحث، المجلد (22) /العدد (1)، ص 165-177.

7. شريط فيروز، ولد الصافي عثمان، آثر مؤشرات التنويع الاقتصادي على الاستثمار الأجنبي المباشر في بعض دول أفريقيا خلال الفترة 2000-2020، مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد(8) /العدد(3)، ديسمبر 2022، ص 107-108.

8. عبدالحفيظ بوضياف وآخرون، التكامل الاقتصادي الإقليمي لدول رابطة الأسيان آلية لدعم التنويع الاقتصادي وتعظيم المكاسب التنموية، مجلة الدراسات التنموية وريادة الاعمال، المجلد 01، العدد 02، ص 01-20.

9. عبد اللطيف عمر بوضياف وعبد الغني بن حامد، حتمية التنويع الاقتصادي في سياسة الإنعاش الاقتصادي بالجزائر دراسة تحليلية لمؤشر تركز وتنوع الواردات للفترة 2000-2018، مجلة أفاق للبحوث والدراسات، المجلد 06، العدد 02، 2023، ص 44-62.

10. مجلخ سليم و بشيش وليد، قياس وتحليل التنويع الاقتصادي في الجزائر 1996-2019، Revue algérienne d'économie et gestion ، المجلد (16) /العدد(1)، يونيو 2022، ص48.

11. مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، اعداد مختلفة.

12. منور أوسرير 2003، دراسة نظرية عن المناطق الحرة (مشروع منطقة بلارة)، مجلة الباحث، العدد(2)، ص 41.

13. موسى باهي وكمال رواينية 2016، التنويع الاقتصادي كخيار استراتيجي لتحقيق التنمية المستدامة في البلدان النفطية: حالة البلدان العربية المصدرة للنفط، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد (3) العدد (5)، ص 133-152.

14. نجاة كورتل وعبد الحميد مهري(2019)، الاقتصاد الجزائري بين واقع الاقتصاد الريعي ورهانات التنويع الاقتصادي –دراسة تطبيقية لحساب مؤشر هيرفندال هيرشمان للفترة 2011-2017، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية العدد (52)، ص 1-20.

15. وزارة التخطيط، الحسابات القومية للفترة 2006-2019، ص 19.

16. البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/chad?view=chart

17. البنك الدولي: https://data.albankaldawli.org/country/niger?view=chart